S

الأمم المتحدة

Distr.
GENERAL

S/26300
13 August 1993
ARABIC
ORIGINAL: ENGLISH

مجلس الأمن

رسالة مؤرخة ١٢ آب/أغسطس ١٩٩٣ موجهة الى الأمين العام من القائم بالأعمال المؤقت للبعثة الدائمة لكرواتيا لدى الأمم المتحدة

أتشرف بأن أحيل طيه رسالة موجهة اليكم من وزير خارجية كرواتيا، السيد ماتي غرانيتش.

وسأكون ممتنا لو عملتم على توزيع هذه الرسالة ومرفقها بوصفهما وثيقة من وثائق مجلس الأمن.

(توقيع) فلاديمير دروبنياك
القائم بالأعمال المؤقت

مرفق

رسالة مؤرخة ١٢ آب/أغسطس ١٩٩٣ موجهة الى الأمين العام
من وزير خارجية كرواتيا

بالنيابة عن حكومتي، أود أن أبين موقف كرواتيا فيما يتعلق ببناء جسر ماسلينيكا بلا حائل يحول دونه وحركة المرور فوق الجسر بدون عائق، مما ورد عليه حكم في اتفاق ١٦/١٥ تموز/يوليه ١٩٩٣، ينص على انسحاب القوات المسلحة الكرواتية من منطقة ماسلينيكا وزيمونيك وبيروكا حالما سيطرت قوة الأمم المتحدة للحماية سيطرة فعلية على هذه المناطق.

وقد كان توقيع الحكومة الكرواتية نتيجة نهج قائم على حسن النية، يشمل مشاركة الصربيين المحليين في المفاوضات بشأن تسوية شاملة لجميع المنازعات، في الإطار السياسي الذي حددته قرارات مجلس الأمن ٨٠٢ (١٩٩٣) و ٨١٥ (١٩٩٣) و ٨٤٧ (١٩٩٣). وكان في تصور الوفد الكرواتي أنه سيجري، بالإضافة الى اتفاق ١٦/١٥ تموز/يوليه ١٩٩٣، توقيع اتفاق اضافي بشأن وقف شامل لإطلاق النار على جميع خطوط المواجهة. ومع ذلك، فإن وفد الصربيين المحليين من كنين قرر في اللحظة الحاسمة عدم توقيع النص الذي سبق الاتفاق عليه مبدئيا، الى أن يكون الطرف الكرواتي قد نفذ اتفاق ١٦/١٥ تموز/يوليه ١٩٩٣.

إن الضغط الذي مارسه بهذه الطريقة الصربيون المحليون من كنين لم يكن مقبولا لدى وفدنا، الذي أصر على أن توقيع اتفاق وقف إطلاق النار، على نحو ما تدعو اليه الفقرة ٥ من اتفاق ١٦/١٥ تموز/يوليه، هو شرط مسبق لازم لأي انسحاب من طرف واحد ومؤقت للقوات المسلحة الكرواتية من أي جزء من أراضي جمهورية كرواتيا.

وبعد هجمات المتمردين الصربيين على جسر ماسلينيكا، وتدمير جزء من الجسر واستمرار القصف الذي يحول دون إصلاح هذا المرفق المدني المحض، ترى حكومتي نفسها مضطرة الى اعتبار اتفاق ١٦/١٥ تموز/يوليه ١٩٩٣ لاغيا والى طلب التنفيذ الفوري وغير المشروط للتدابير المقترحة في تقارير الأمين العام ومرافقها (S/23280، S/23592، S/23513، S/23353) وفي نصوص الأحكام الواردة في قرارات مجلس الأمن ٧٢٤ (١٩٩١)، ٧٤٠ (١٩٩٢)، ٧٥٢ (١٩٩٢)، ٧٦٢ (١٩٩٢)، ٧٦٩ (١٩٩٢)، ٨٠٢ (١٩٩٣)، ٨١٥ (١٩٩٣) و٨٤٧ (١٩٩٣).

إن التدابير المرتقبة في التقارير والقرارات المذكورة أعلاه لا تشمل إزالة الأسلحة الثقيلة وحسب، بل تشمل أيضا إزالة وتسريح جميع الوحدات شبه العسكرية غير النظامية ووحدات المتطوعين في المناطق الخاضعة لحماية الأمم المتحدة، فضلا عن حظر ارتداء الزي الموحد أو حمل أفراد هذه الوحدات للأسلحة. ولسوء الحظ، فإن الحالة الحاضرة تتعارض تعارضا يدعو للقلق مع هذه الأحكام، ولا تزال هجمات الصربيين المحليين على الأهداف المدنية الكرواتية مستمرة.

وحكومة كرواتيا راغبة في مواصلة حوارها وتعزيز تدابير بناء الثقة التي يقصد منها إثبات رغبتها في استمرار إعادة إدماج المناطق الخاضعة لحماية الأمم المتحدة بطريقة سلمية. على أن من الصعب القيام بذلك ما دامت القوات الصربية شبه العسكرية تواصل تهديدها لسيادة كرواتيا وسلامة أراضيها. ولا بد لي أن أؤكد، في هذا الصدد، أن القرار الذي اتخذته "حكومة" "جمهورية كرايينا الصربية"، المعمم على البعثات الدبلوماسية والقنصلية في بلغراد، بأنها "ستتفاوض مع جمهورية كرواتيا على أساس قدم المساواة باعتبارها دولة ذات كيان"، هو قرار مهين وغير مقبول على الإطلاق في نظر جمهورية كرواتيا. إن المناطق الخاضعة لحماية الأمم المتحدة هي جزء لا يتجزأ من أراضي كرواتيا كما يؤكد قرارا مجلس الأمن ٨١٥ (١٩٩٣) و ٨٤٧ (١٩٩٣) ونحن نعتبر أن هذه المفاوضات يتعين أن تكون شأنا داخليا بالكلية لجمهورية كرواتيا، لا تكون فيه قوة الأمم المتحدة للحماية ومسؤولو المؤتمر الدولي المعني بيوغوسلافيا السابقة إلا وسطاء غير متحيزين.

وفي رأينا أن تقارير قوة الأمم المتحدة للحماية فيما يتعلق بالحالة في كرواتيا قد أصبحت مشوهة بصورة متزايدة في الأسابيع الأخيرة، إذ تستبعد منها معلومات تصف ما تقوم به وحدات الصربيين شبه العسكرية من أعمال عدوانية. ونحن نعتقد اعتقادا راسخا، مع تأييدنا أنشطة قوات حفظ السلم في أراضينا حتى انتهاء مدة الولاية الحالية، أن من حق أعضاء مجلس الأمن والمجتمع الدولي ككل الوقوف على معلومات موضوعية لا تحيز فيها عن الحالة في الميدان. وبودنا أن نرى قوة الأمم المتحدة للحماية تتصرف أخيرا وفقا لقرارات مجلس الأمن ذات الصلة، ولا سيما القرارات التي تؤكد سيادة جمهورية كرواتيا على جميع أراضيها المعترف بها دوليا.

وندعو المجتمع الدولي مجددا إلى ممارسة الضغط على المتمردين الصربيين في جمهورية كرواتيا للامتثال لمقررات مجلس الأمن المبينة في قرارات عديدة، أو مواجهة العواقب الملازمة لمخالفتها. وتؤمن حكومتي إيمانا وطيدا بأن مقررات مجلس الأمن ذات الصلة تتضمن جميع الأحكام اللازمة لإحلال سلم عادل في بلدي. وحكومتي ملتزمة بالوفاء بجميع واجباتها، ولكن لا يمكننا الموافقة سوى على التنفيذ الكامل لجميع قرارات مجلس الأمن ذات الصلة.

أرجو التكرم بالعمل على تعميم هذه الرسالة، بوصفها وثيقة من وثائق مجلس الأمن.

(توقيع) ماتي غرانتش
وزير الخارجية

- - - - -